ما هي النتاج الايجابية التي تحققت لمنظمة اوبك من جراء التفاوض بين أوبك والشركات الاحتكارية النفطية الاجنبية:

1) ابرز قوة أوبك النفطية وفاعليتها كطرف اساسي محدد للأسعار النفطية في السوق العالمية مما عزز في توطيد مكانتها الدولية.
2) أنهت والى الابد دور الشركات الاحتكارية كطرف وحيد ورئيسي في تحديد اسعار النفط في السوق العالمية.
3) ايجاد معايير موضوعية عديدة لتحديد تسعير النفط الخام في السوق العالمية، مثل معايير نوع النفط الخام، المحتوى الكبريتي، الموقع الجغرافي للنفط المنتج، اسعار المنتجات النفطية واسعار السلع الصناعية.
4) استمرار تدريجي ومرحلي (زمنيا) في تحقيق المصالح النفطية لبلدان اوبك للحد والازالة لصور الاستغلال الاحتكاري العديد التي فرضت عليها بموجب الاتفاقيات النفطية الامتيازية الجائرة من قبل الشركات الاحتكارية وطيلة فترات زمنية طويلة.

طرق البحث والتنقيب عن النفط وبحسب تطورها التاريخي هي:

1) **الطرق الجيولوجية**: تهدف هذه الطرق الى وضع الخرائط المختلفة عن شكل وطبيعة الارض المبحوثة سواء لما هو ظاهر منها على السطح او في باطنها واعماقها ومن مكوناتها من الطبقات الجيولوجية والصخرية وهذه الطرق متعددة منها :-
   - أ- **طريقة المسح السطحي : لظاهر الارض بصورة عامة.**
   - ب- **طريقة المسح الجوي : بالطائرة لمسح وتصوير ظاهر الارض.**
   - ت- **طريقة المسح الجيولوجي : لباطن الارض وتركيبتها الجيولوجية.**
2) **الطرق الجيوفيزيائية** : وهي طرق متعددة لتحديد صفات الارض وطبقاتها الجيوفيزيائية مثل قوة او درجة المغناطيسية (الجاذبية) او مدى توصيلها للاهتزازات او الذبذبات التي تحصل بصوة صناعية وهذه الطرق هي الاكثر شيوعا واستعمالا لاكتشاف النفط. وان هذه الطرق الجيوفيزيائية وحسب تطورها التاريخي هي :-

أ) **طريقة المسح المغناطيسي :** أي المستندة على القوة المغناطيسية ودرجتها (مثلا الصخور النارية الغير حاوية على النفط لكون مغناطيسيتها عالية) بعكس الصخور الجيرية والرملية الحاوية على النفط فإن مغناطيسيتها منخفضة.

ب) **طريقة المسح بالجاذبية (المسح الجذبي):** أي المستندة على قوة او درجة الجاذبية الارضية هل هي مرتفعة اومنخفضة وعن طريقها يتم معرفة سمك ونوع الصخور وكذلك عمقها بالإضافة الى مدى تواجد النفط فيها من عدمه، فالصخور النارية جاذبيتها عالية بعد الجيرية او الرملية (المحتوية على النفط) فجاذبيتها تكون منخفضة.

ج) **طريقة المسح الزلزالي:** أي المستندة على سرعة ايصال الصدى للصوت وذلك باحداث هزات للأرض تحدث بإسقاط ثقل على سطح الارض او تفجير في اعماق الارض.

المحاضرة الأولى

Petroleum Economics

اقتصاديات النفط

" المحاضرة الأولى "

" نظرية السوق النفطية "

" د. سعدون حسين فرحان "

نظرية السوق النفطية

بعد ان تطرقنا الى طبيعة السوق النفطية واشكالها نأتي الان الى دراسة طبيعة السوق، وغالبا ما يتردد في علم الاقتصاد شكلين من الاسواق **(المنافسة التامة والاحتكار التام)**، ومهما يكن من امر فان ما متوفر في السوق النفطية الدولية هو مزيج من هذين السوقين مع نسبة اكبر للصفة الاحتكارية على حساب الروح التنافسية وهو ما يعرف الان بالسوق شبه الاحتكارية او احتكار القلة والذي يعد صفة ملازمة للسوق النفطية ويأتي شكل هكذا سوق من طبيعة سلعة النفط بوصفها موردا ناضبا مرتبط انتاجه بحجم الاحتكار من هذا المورد وهذه الصفة تنطبق على مجمل الموارد الناضبة كالحديد والالمنيوم والنحاس....الخ .

حيث ان هناك اسباب قد تدفع السوق ليتخذ الشكل الاحتكاري مثل :-

1) ملكية المورد الخام او ملكية المعرفة الخاصة بتقنيات الانتاج .
2) قيود الحماية المحلية :- مثل التراخيص الحكومية او قيود التجارة لتجنب دخول منتجين جدد او منافسين .

السوق النفطية :- تعني المكان المعلوم الذي يتم فيه تبادل السلعة النفطية بسعر معلوم وزمن محدد، فهي سوق محددة جغرافيا بمكان معلوم يتم فيه ذلك التبادل، اي المكان الجغرافي الذي سيلاقي قوى العرض والطلب عليه في زمن وسعر معلوم .

العناصر الاساسية للسوق النفطية : حيث ان العناصر الاساسية او المكونة له هي :

1) المكان المعلوم .
2) اطراف متبادلة (بائعون او عارضون ومشترون او طالبون) بصورة مباشرة او غير مباشرة .
3) السلعة المتبادلة (نفط خام او منتجاته او الاثنين معا).
4) وسائل واساليب وادوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل .
5) وجود السعر المعلوم او المحدد في مقداره .
6) زمن معلوم في حصول عملية التبادل .

صفات او خصائص السوق النفطية :-

1) انها سوق دولية او عالمية ، كلها تتبادل السلعة النفطية .
2) انها سوق غير موحدة ، فهي مجموعة اسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبتها الاقتصادية والقوى الفاعلة في السوق كسوق البلدان المتقدمة صناعيا والدول النامية المتخلفة .
3) خضوع سوق العرض وتأثرها بسوق الطلب :- نظرا للتركيز النسبي والمطلق للاحتياطي والانتاج في بعض البلدان والمناطق المتخلفة من مجموع دول ومناطق العالم ، فمثلا بلدان منظمة اوبك يتركز فيها الاحتياطي النفطي بنسبة تقارب (80%) من المجموع العالمي او منطقة البلدان العربية بنسبة تقارب (62%) ، اما الطلب فهو الاخر يتركز في مجموعة البلدان الصناعية خاصة وبنسبة تزيد عن (80%) من مجموع الطلب النفطي العالمي .
4) انها سوق ذات طابع شبه احتكاري ، اي خضوعها لعدد قليل او محدد من الاطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط والفعاليات النفطية سواء من جانب العرض او الطلب .

انواع السوق النفطية الدولية ! :

السوق النفطية الدولية ليست سوقا واحدة وموحدة بل هي مجموعة اسواق كل واحدة منها تختلف عن الاخرى ، وبنفس الوقت كل منها تؤثر وتتأثر بالأخرى كل حسب قوة تأثيره ومكانته التطورية ، ان السوق النفط الدولية وحسب تطورها التاريخي ودورها الفاعل **هي التالية** :

1) **سوق الاحتكار:** هذه السوق النفطية متكونة من عدة محتكرين ، كانت لها الغلبة والسيادة على السوق الدولية النفطية وخاصة في سوق الولايات المتحدة الامريكية والاوربية .
2) **سوق احتكار القلة او(شبه الاحتكار) :** تعني بسيطرة عدد قليل ومحدد من كبراء الشركات الاحتكارية النفطية الامريكية عددها خمسة وكذلك ثلاثة اوربية وهي (شيل الهولندية ، النفط الانكليزية Bp وشركة النفط الفرنسية) .
3) **السوق الرسمية الادارية :** هي التي تخضع لإشراف وسيطرة ومراقبة المؤسسات والشركات النفطية الوطنية بصورة خاصة لبلدان منظمة اوبك والتي بدأت منذ اوائل سبعينات القرن الماضي بشكل خاص لتنظيم الكميات النفطية في بلدان اوبك وكذلك تحديد السعر وفق معايير تراعي مصلحة بلدان اوبك .
4) **السوق الفورية (المباشرة او الانية او الحرة) :** اي سوق المنافسة الحرة وكانت بداية ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم للفترة (1858-1859) ودوره وتأثيره في السوق النفطية متغير ومتفاوت من ظرف ومكان لآخر حسب حالة الاختلال وعدم التوازن بين العرض والطلب النفطي . ان السوق الفورية ليست سوقا واحدة بل هي مجموعة اسواق لتداول السلعة النفطية .

العوامل المؤثرة في كلفة انتاج النفط :

1) الخصائص الجيولوجية وخاصة الجغرافية عامة للمنطقة النفطية او الحقول النفطية مثل الاراضي المنبسطة والسهلة في منطقة اليابسة من الارض ، ومناطق قريبة من المراكز الحضرية ، والنفط المتواجد في طبقات جيولوجية كبيرة في حجمها وغير عميقة في باطن الارض(اي قريبة من سطحها) ومساميتها ونفاذيتها بدرجات عالية، حيث تزداد الكلفة في المناطق النائية والبحرية او القطبية او في الاعماق البعيدة عن سطح الارض.
2) مستوى تطور معدات واساليب الانتاج : فاذا كانت متطورة فان تأثيرها ايجابي تؤدي الى خفض تكاليف الوحدات المنتجة .
3) درجة كفاءة استخدام عناصر العملية الانتاجية النفطية حيث كلما كانت مرتفعة كان لها اثر ايجابي وادى الى خفض متزايد للكلفة الانتاجية والعكس صحيح .
4) مدى توفر او عدم توفر لبعض او كل عناصر او غالبية عناصر العملية الانتاجية ، ففي حالة توفرها بصورة كلية كاملة فان ذلك يؤثر ايجابيا ومؤديا الى خفض الكلف الانتاجية .
5) حجم المشروع النفطي هل هو كبير او صغير، فالكبير تنخفض تكاليفه بصورة كبيرة عكس المشروع الصغير.
6) طبيعة السوق في حجمها وشكلها السائد فاذا كانت السوق الداخلية خاصة والخارجية كبيره فان ذلك يؤثر ايجابيا وبصورة متوازنة على خفض الكلف الانتاجية على عكس ذلك في السوق الصغيرة.

7) السياسة النفطية ونوع المالك للمشروع، فالسياسة العقلانية تؤدي الى خفض التكاليف الانتاجية، ام الغير عقلانية تؤدي الى رفع التكاليف، وكذلك فان الملكية العامة تؤدي الى خفض التكاليف بعكس الملكية الخاصة للمشروع النفطي فإنها في كثير من الاحيان تؤدي الى زيادة التكاليف الانتاجية لأسباب منها مراعاة لمصالحها الخاصة او زيادة ارباحها او عائدها الاقتصادي.

8) عامل الزمن والتقادم الزمني يؤدي الى تزايد وارتفاع مضطرب للكلفة الانتاجية النفطية بسبب تغير كلفة عناصر الانتاج والتطور المستمر في ادوات ومعدات الانتاج.

العوامل المؤثرة على الطلب النفطي

الطلب النفطي عموما يتأثر بالعديد من العوامل منها ما هو اساسي ومنها ما هو ثانوي او غير اساسي وهذه العوامل هي:

أ) مجموعة العوامل الاساسية : وهي العوامل الرئيسية في تأثيرها الفاعل والكبير على الطلب النفطي سواء كان ذلك بالزيادة والتناقص وهي :

1) الدخل : ان مقدار ومستوى الدخل القومي وتركيبته الاقتصادية او الدخل للفرد تؤثر على الطلب وتغيره سواء كان بالزيادة او الارتفاع او في التناقص او الانخفاض وهناك علاقة طردية بين الدخل والطلب (الاستعمال والاستهلاك) النفطي.

2) السعر : ان مقدار ومستوى سعر السلعة النفطية هو الاخر من العوامل الاساسية المؤثرة على تغير الطلب النفطي ، اذا كان السعر منخفضا او متناقصا فانه يؤدي الى زيادة الطلب النفطي وارتفاعه ، وعكس ذلك في حال ارتفاع السعر وتزايده فان ذلك يحد او يقلص من الطلب النفطي.

3) سعر السلع البديلة عن النفط : ان سعر السلع البديلة عن النفط والمنافسة له يلعب هو الاخر دورا مؤثرا على الطلب النفطي، سواء باستمرار تزايد طلبه وهي الحالة الايجابية او تناقص طلبه وهي الحالة السلبية.

ففي حالة ارتفاع اسعار السلع البديلة وبالتالي ضعف قوتها التنافسية للإحلال محل السلعة النفطية وبالتالي عدم تؤثر الطلب النفطي بذلك، وعكس ذلك يكون في حالة كون اسعار السلع البديلة منخفضة وبالتالي قوة تنافسها للإحلال كبيرة او عالية محل السلعة النفطية وهذا يؤدي الى انكماش او تناقص الطلب النفطي.

والسلع البديلة للنفط منها ما هو ناضب مثل الفحم الحجري والغاز الطبيعي ورمال قار وحجر السجيل ومنها ما هو يتجدد غير ناضب كالطاقة الشمسية، الرياح ، المد والجزر ، الهايدروجين، الحرارة الجوفية للأرض.

5) **السياسة النفطية خاصة والطاقة عامة :** هي مرتبطة بنوعية النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم ومعبره عنه، وهي جزء اساسي من السياسة الاقتصادية العامة المتبعة في بلد او طرف معني الا انها مختلفة من نظام لآخر ومن مرحلة لأخرى.

ب) مجموعة العوامل الثانوية :

5) السكان : ان العدد السكاني كلما كان كبيرا فانه يؤثر على زيادة وتوسيع الطلب على النفط او الطاقة او اية سلعة اخرى والعكس صحيح.

6) المناخ : هو حالة الجو لأي منطقة او بلد او اقليم لمدة طويلة قد تكون فصلا او سنة من حيث تقلبات او تغيرات الحرارة والضغط والرياح والامطار

فهناك المناطق والبلدان الباردة والفصول الباردة وكذلك المناطق الحراة او المناطق المعتدلة في حرارتها او الحارة في فصولها ففي حالة البرودة (انخفاض درجات الحرارة الجوية) يزداد الطلب ويرتفع الى مستويات اعلى، بعكس حالة فصل الصيف فالطلب على النفط او الطاقة منخفض او محدود او اعتيادي وبصورة طبيعية.

العناصر المكونة للسعر النفطي

او لا :- الكلفة الذاتية للسعر النفطي : اي الكلفة الكلية للنفط الخام والتي تتكون من العناصر التالية :

1) الكلفة الثابتة : وتشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت ومنها :

أ) المكائن والات الانتاج المختلفة. ب) أبنية خدمية وانتاجية.

ج) بعض الاجور والرواتب. د) نفقات البحث والتنمية والتطوير.

2) الكلفة المتغيرة : وتشمل مجموع النفقات او الكلفة التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، وتسمى متغيره لأنها مرتبطة مباشرة بالعملية الانتاجية وتتغير بتغير الانتاج ومنها :

أ) الاجور والرواتب.

ب) كلفة المواد الاولية او الخام، المساعدة على عملية الاستخراج الانتاجي الصناعي.

ج) كلفة الطاقة والمياه.

3) كلفة الفاقد : وهي الكلفة المرتبطة بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي وخاصة في الحقول النفطية الصغيرة في حجمها لان ذلك يؤدي الى تبديد واهدار كمية كبيرة من النفط لا يمكن استخراجها من باطن الارض او عند تزايد معدلات الانتاج النفطية عن حدودها المقررة مسبقا والمتناسبة مع معامل الاستخراج النفطي وبالتالي يؤدي الى زيادة التكاليف الكلية من اجل استخراج تلك الكميات النفطية المحددة والمبددة من الاستخراج.

4) كلفة الاتاوة: وهي مقدار كمية من النفط بصورة عينية او نقدية تدفع لمالك الارض او الثروة النفطية المستغلة من الطرف الاجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي ذلك. كما هو الحال في البلدان الرأسمالية التي تجيز الملكية الفردية لهذه الثروات، او حالة البلدان المنتجة للنفط مع الشركات النفطية الاجنبية العاملة فيها.

ثانيا) الدخل الصافي : وهو التعبير النقدي عن الانتاج الفائض المتحقق للمنتج او هو الربح الناجم عن الفرق بين السعر للوحدة السلعية وكلفتها الكلية.

ما هي النتاج الايجابية التي تحققت لمنظمة اوبك من جراء التفاوض بين أوبك والشركات الاحتكارية النفطية الاجنبية.

1) ابرز قوة أوبك النفطية وفاعليتها كطرف اساسي محدد للأسعار النفطية في السوق العالمية مما عزز في توطيد مكانتها الدولية.
2) أنهت والى الابد دور الشركات الاحتكارية كطرف وحيد ورئيسي في تحديد اسعار النفط في السوق العالمية.
3) ايجاد معايير موضوعية عديدة لتحديد تسعير النفط الخام في السوق العالمية، مثل معايير نوع النفط الخام، المحتوى الكبريتي، الموقع الجغرافي للنفط المنتج، اسعار المنتجات النفطية واسعار السلع الصناعية.
4) استمرار تدريجي ومرحلي (زمنيا) في تحقيق المصالح النفطية لبلدان اوبك للحد والازالة لصور الاستغلال الاحتكاري العديد التي فرضت عليها بموجب الاتفاقيات النفطية الامتيازية الجائرة من قبل الشركات الاحتكارية وطيلة فترات زمنية طويلة.

طرق البحث والتنقيب عن النفط وبحسب تطورها التاريخي هي:

1) **الطرق الجيولوجية**: تهدف هذه الطرق الى وضع الخرائط المختلفة عن شكل وطبيعة الارض المبحوثة سواء لما هو ظاهر منها على السطح او في باطنها واعماقها ومن مكوناتها من الطبقات الجيولوجية والصخرية وهذه الطرق متعددة منها :-
   - أ- **طريقة المسح السطحي : لظاهر الارض بصورة عامة.**
   - ب- **طريقة المسح الجوي : بالطائرة لمسح وتصوير ظاهر الارض.**
   - ت- **طريقة المسح الجيولوجي : لباطن الارض وتركيبتها الجيولوجية.**
2) **الطرق الجيوفيزيائية** : وهي طرق متعددة لتحديد صفات الارض وطبقاتها الجيوفيزيائية مثل قوة او درجة المغناطيسية (الجاذبية) او مدى توصيلها للاهتزازات او الذبذبات التي تحصل بصوة صناعية وهذه الطرق هي الاكثر شيوعا واستعمالا لاكتشاف النفط. وان هذه الطرق الجيوفيزيائية وحسب تطورها التاريخي هي :-

أ) **طريقة المسح المغناطيسي :** أي المستندة على القوة المغناطيسية ودرجتها (مثلا الصخور النارية الغير حاوية على النفط لكون مغناطيسيتها عالية) بعكس الصخور الجيرية والرملية الحاوية على النفط فإن مغناطيسيتها منخفضة.

ب) **طريقة المسح بالجاذبية (المسح الجذبي):** أي المستندة على قوة او درجة الجاذبية الارضية هل هي مرتفعة اومنخفضة وعن طريقها يتم معرفة سمك ونوع الصخور وكذلك عمقها بالإضافة الى مدى تواجد النفط فيها من عدمه، فالصخور النارية جاذبيتها عالية بعد الجيرية او الرملية (المحتوية على النفط) فجاذبيتها تكون منخفضة.

ج) **طريقة المسح الزلزالي:** أي المستندة على سرعة ايصال الصدى للصوت وذلك باحداث هزات للأرض تحدث بإسقاط ثقل على سطح الارض او تفجير في اعماق الارض.

د) **طريقة المسح الكهربائي :** أي المستندة على ايصال التيار الكهربائي ومقاومة او ضعف ايصاله، تتحدد نوع الطبقة وسمكها الحاوية على النفط ام لا .

هـ) **طريقة المسح الاشعاعي :** أي المستندة على استخدام الاشعاع الذري او مختلف انواع الاشعة البنفسجية والحمراء وهي من احدث الطرق واكثرها تعقيدا والاكبر كلفة ، والمقتصر استعمالها على بعض البلدان المتقدمة صناعيا(باستخدام الاقمار الصناعية) وللبحث عن جميع المعادن والموارد الاخرى.

3) **الطرق الجيوكيميائية :** وهي الطرق التي تستند على التحليل الكيميائي لمكونات التربة والطبقات الصخرية ومن خلال نتائج تلك التحليلات يتم معرفة مدى تواجد النفط من عدمه.

هنالك عوامل اساسية وعوامل غير اساسية محددة لسعر النفط الخام:

اولا : العوامل الاساسية المحددة لسعر النفط الخام هي :

1) العامل السياسي: ان هذا العامل له اهمية كبيرة وأولوية في المكانة التأثيرية على عملية تحديد السعر النفطي، وذلك استناداً وانطلاقا من سعة تنوع اهمية النفط في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والصناعي والتجاري والمالي والاستراتيجي وعلى حياة شعوب ودول عديدة من دول العالم وسواء كان للفترات الماضية او الحاضرة والمستقبلية.

2) العامل الاقتصادى : هو العامل الثاني الرئيسي المؤثر على تحديد السعر النفطي بعد العامل السياسي ، بل ان العامل السياسي يستند ويتحرك بموجب العامل الاقتصادي وأن اثار العامل الاقتصادي تتجسد وترتبط بقيمة السلعة النفطية في السوق.

3) العامل الطبيعي والجغرافي للنفط الخام : وهو ثالث العوامل الاساسية المؤثرة على تحديد سعر النفط الخام في السوق النفطية حيث ان العامل الطبيعي المرتبط بنوع النفط اي بالطبيعة التركيبية الكيميائية للنفط الخام وكيف يكون هذ النفط الخام هل هو ضعيف او ثقيل او متوسط ومقدار الشوائب للكبريت فيه هل هي عالية او منخفضة لأن الانواع الخفيفة والخالية من الكبريت تكون قيمتها وسعرها مرتفعاً والعكس صحيح فان العامل الجغرافي أي الموقع الجغرافي للنفط أي القرب او البعد عن السوق، حيث النفوط القريبة من اسواق استهلاكها يضاف لها مقدار نقدي معلوم الى اسعارها الى كميزة للموقع الجغرافي او علاوة للنقل والشحن والعكس صحيح أي ان النفوط البعيدة عن اسواق استهلاكها لا تتمتع بعلاوة الشحن او ميزة الموقع.

ثانيا: العوامل غير الاساسية او المستجدة او المؤثرة على سعر النفط الخام : ان هذه العوامل الغير اساسية ليست كلها متواجدة بصورة دائمة ومستمرة، بل ان تواجدها مرهون باستمرار تواجد اسبابها وبالتالي آثارها من جانب وبمدى القدرة على معالجة اسبابها، لهذا فان تأثيرات هذه العوامل على تحديد سعر النفط الخام يعتبر غير اساسي لقلة تأثيراتها وكذلك لمحدودية مجالاتها ووجودها في آن واحد وهذه العوامل هي :

1) التضخم المصّدر. 2) تغير قيمة الدولار الامريكي. 3) تغير المناخ.

4) الازمات والتوترات السياسية والعسكرية والاقتصادية العالمية والاقليمية.

5) تلوث البيئة وقوانين الحفاظ على البيئة (ضريبة الكاربون)، معاصرة كيوت. 6) التطور التكنولوجي.

ثالثا: صغر حجم السوق الذى قد لايسمح لقيام اكثر من صناعه او مصنع واحد ،وغيرها من الاسباب التى لانريد الدخول فى تفاصيلها هنا.

ان منحنى طلب الشركة في السوق الاحتكارية هو منحنى الصناعة نفسها، وهذا يعني ان منحنى طلب المحتكر هو ذو ميل سالب ، وبطبيعة الحال يختلف عن منحنى طلب المنافسة التامة الذي يكون موازي للمحور الافقي(مرن مرونة تامة).

ان زيادة المبيعات في السوق الاحتكارية تتطلب تخفيض السعر من قبل المحتكر ، وبالتالي يتضمن هذا ان يكون الايراد الحدي (MR) الاضافة الى الايراد الكلي (TR) من بيع وحده اضافية سيكون اقل من السعر ((منحنى الايراد الحدي يكون تحت منحنى الطلب))

في المدى القريب يعظم المحتكر ارباحه بإتباعه او تحقيقه بشرطين :-

1) الايراد الحدي يساوي الكلفة الحدية (MR=MC)
2) ميل منحنى الكلفة الحدية اكبر من ميل منحنى الايراد الحدي بعد التقاطع.

يتحقق التوازن عندما يقطع منحنى الكلفة الحدية (MC) منحنى الايراد الحدي (MR).

انظر الشكل :-

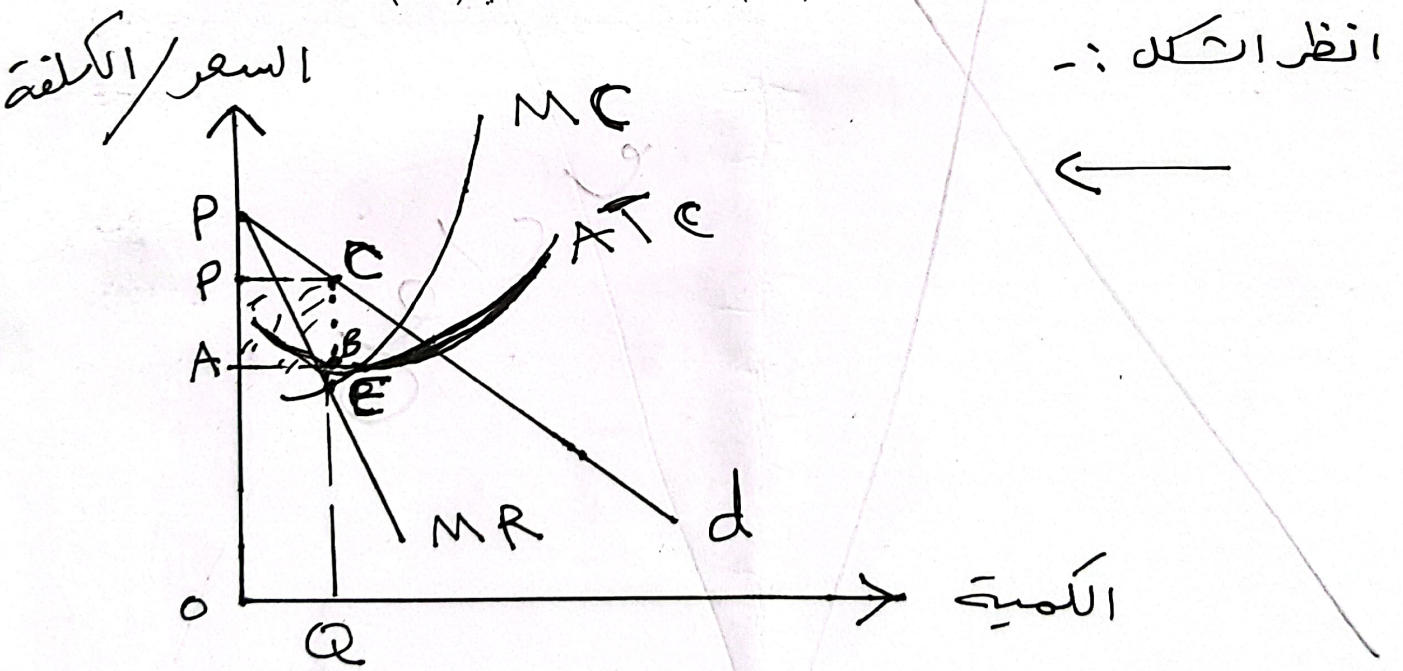

من الشكل السابق يمكن وبسهولة مشاهدة حالة التوازن عند النقطة (E) التي قطع فيها منحنى الكلفة الحدية منحنى الايراد الحدي، ويكون ربح المحتكر هو المنطقة (PCBA) وهذا يمثل ربحا اقتصادياً (الأرباح التي تفوق الأرباح الاعتيادية) والناتجة عن بيع المحتكر منتجاته بسعر يفوق(ATC) (الكلفة المتوسطة)وبمقارنة هذا مع المنافسة التامة نلاحظ بان الـ(السعر=الكلفة المتوسطة) أي يحقق المنافس الربح الاعتيادي فقط.

وفي المدى البعيد يكون هناك وقتاً كافياً للمحتكر كي يوسع شركته ،لكن ليس من الضروري ان يصل بمصنعه الى الحجم الأمثل ، لكن بالتأكيد سيتوقف عن الإنتاج اذا ما حقق خسائر.

احتكار القلة : شكل سوقي يصف حالة سوق، يتميز بوجود عدد قليل من البائعين لسلعة معينة، ويحتفظ كل بائع عادة بحصة كبيرة من السوق.

ان البحث الذي اجراه (معهد الطاقة) في جامعة هارفرد المعنون(اختبار الفرضيات البديلة للسوق النفطية) وجد بان السوق النفطية ليست تنافسية ،وان افضل من يمثل سلوك المنتج النفطي هو احتكار القلة .

وتختلف في سوق احتكار القلة ردود أفعال المنتجين تبعاً لجود او غياب التواطؤ بين المنتجين وكما يأتي :

a) منحنى الطلب المنكسر : (حالة غياب التواطؤ بين المنتجين) :

ان منحنى الطلب المنكسر هو منحنى طلب مشتق من افتراض يؤكد بان تخفيض السعر من قبل المحتكر سيؤدي الى تخفيض مرافق من قبل المنتجين الاخرين للمحافظة على زبائنهم .ولكن زيادة السعر سوف لن تؤدي الى زيادة مرافقة في أسعار المنتجين الاخرين، اذ قد يكون هؤلاء راضين بإبقاء الأسعار منخفضة لجذب زبائن جدد من المنشآت التي رفعت أسعارها وهنا تنشأ منطقة جمود الأسعار.

هذا الاختلاف في ردود الأفعال يؤدي الى انكسار منحنى الطلب وانقطاع منحنى الايراد الحدي بسبب اختلاف درجة عدم التأكد واللايقين فضلا عن اختلاف ردود أفعال المنتجين داخل سوق احتكار القلة (القريبة جدا الى شكل السوق النفطي) ويمكن توضيح ما ورد انفا بالشكل الاتي :

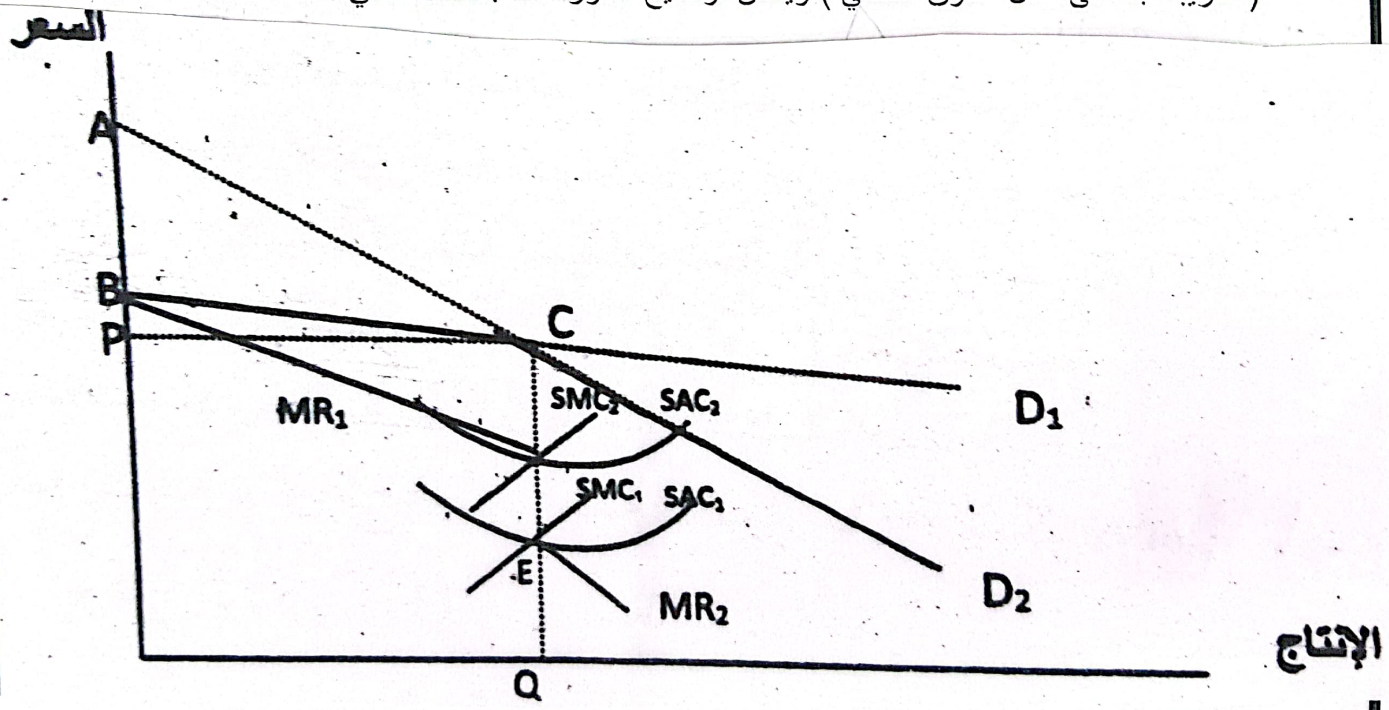

نلاحظ من الشكل السابق ان اختلاف ردود أفعال المنتجين (B,C,D) تجاه رفع الاسعار من قبل (A) أدت الى انكسار منحنى الطلب داخل السوق الواحدة ، اذ يمثل (df) منحنى طلب (A) وهو مرن نسبيا ، في حين يمثل (Fa) منحنى طلب المنتجين الاخرين (B,C,D) وهو غير مرن نسبيا ويترتب على هذا الانكسار ان ينقطع منحنى الايراد الحدي نتيجة لعدم التأكد واللايقين الناجمة عن تباين ردود أفعال بقية المنتجين (انظر الشكل السابق).

b) نموذج القائد السعري للمنتج المهيمن (انتاج أوسع):

في نموذج القيادة السعرية، يفترض وجود منشأة مهيمنة لديها حصة كبيرة في السوق ، وهناك أيضاً عدد من المنشآت الصغيرة كل واحدة منها تمتلك حصة صغيرة في هذا السوق ، ولتوضيح هذه السوق (القيادة السعرية للإنتاج الاوسع) نرتب فكرة هذا السوق كالاتي :

1) يحدد المنتج القائد (البلد النفطي ذو الاحتياطي ومعدل الاستخراج الأكبر) السعر عند (Po) ، وبهذا يسمح للمنتجين الصغار ان يسدوا طلب السوق بأكمله أي بمقدار المسافة (PoA) في الجزء A من الشكل البياني الاتي :-

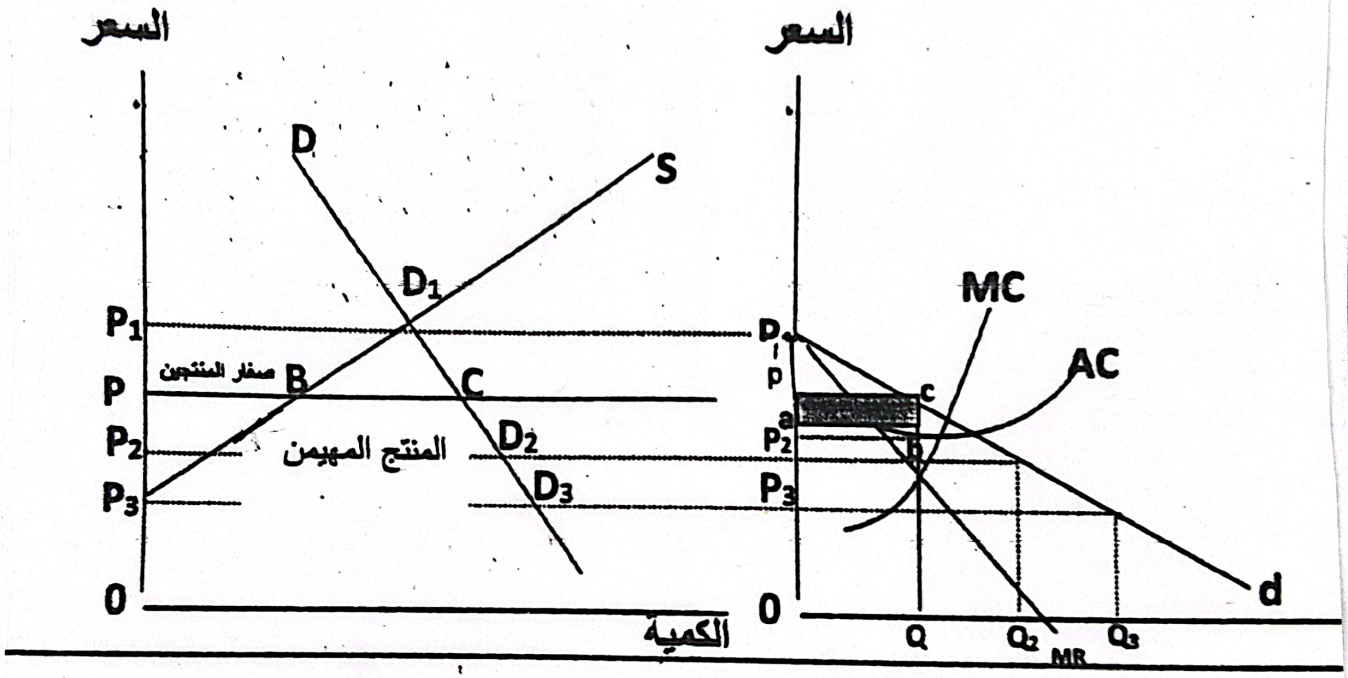

2) اذا خفض المنتج القائد السعر الى (p_1) ستتقلص حصة المنتجين الصغار الى (P_1C) وتزداد حصته الى (CD).

3) يزيد المنتج القائد حصته في السوق كلما خفض السعر ، وبافتراض انه خفض السعر الى (P_4) معنى هذا سيخرج المنتجين الصغار من السوق ويسد وحده طلب السوق (P_4N) .

c) نموذج القائد على أساس الكلفة الأقل :

يفترض هذا النموذج وجود منشاتين او مجموعة منشآت تتمتع احداهن بمستوى منخفض للكلفة دون الاخريات ، ومن ثم تستطيع هذه المنشآت او المنتج بحكم هذه الميزة النسبية من رفع السعر وخفضه تبعا لظروف السوق للسماح او عدم السماح للمنتجين الآخرين للدخول الى السوق وكالآتي :

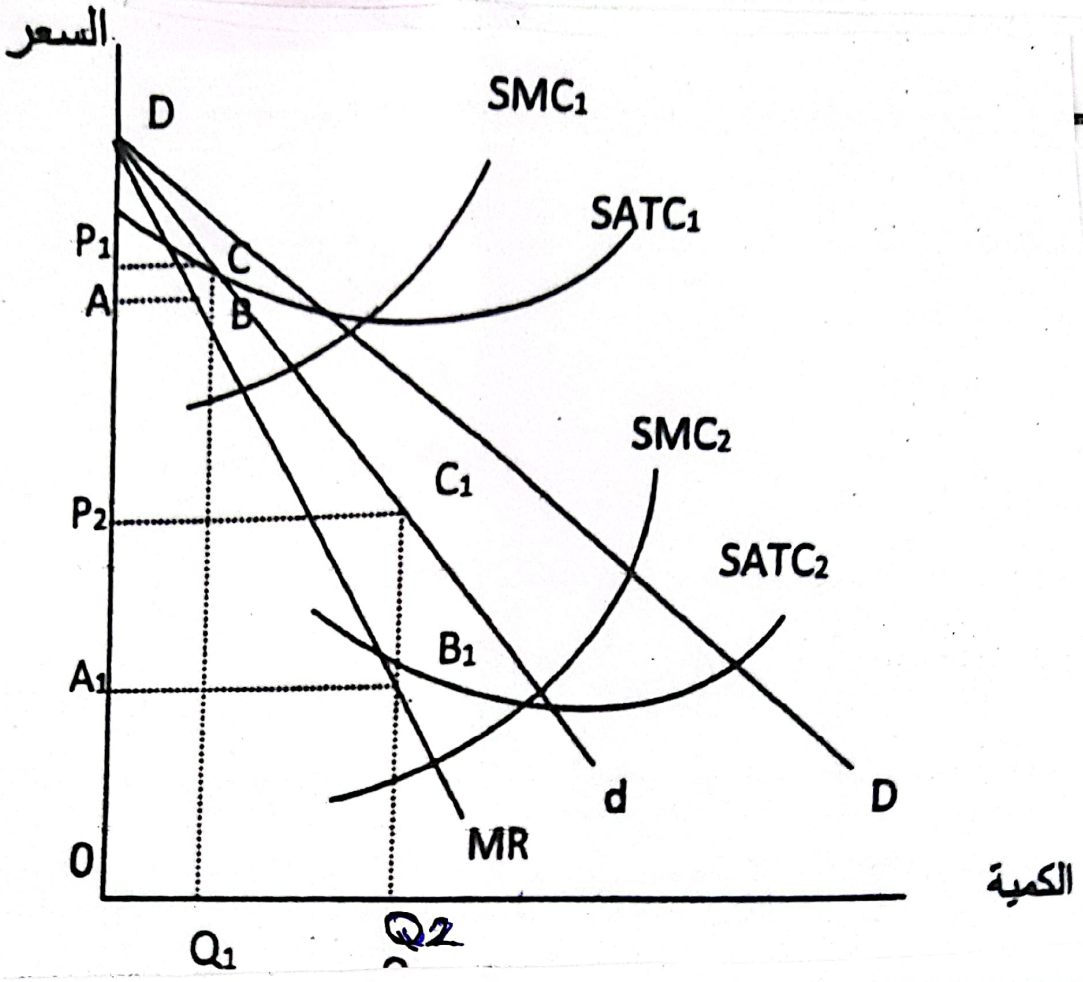

من الشكل السابق نلاحظ :

1) اذا حدد المنتج النفطي القائد سعر البرميل النفطي عند (OP_1) فان المنتجين الاخرين سيبيعون البرميل بسعر يغطي الكلفة المتوسطة (SATC1) ويحققون ربحاً اقتصادياً بمقدار (AP_1CP) .
2) اذا خفض المنتج القائد السعر الى (Op_2) ، فانه سيحقق ربحاً اقتصادياً ايضاً (لكن مقدار الربح سيكون اقل مقارنة بالحالة الأولى) ، اما المنتجين الاخرين فسيحققون خسارة اذا باعوا بالسعر (OP_2) .

اذاً كلما خفض المنتج النفطي القائد سعر البرميل يمنع دخول المنتجين الثانويين الى السوق (ذوي الكلفة الأعلى) .

d) القيادة السعرية المقياسية (البارومترية) :

في هذا النموذج للقيادة هناك اتفاق رسمي او غير رسمي بأن جميع المنشآت ستتبع تغيرات سعر المنشاة التي افترض بانها تمتلك معرفة جيدة عن الظروف السائدة في السوق ، وبإمكانها ان تتنبأ بشكل افضل من بقية المنشآت عن التطورات المستقبلية للسوق .

وخلاصة القول ، المنشاة التي تختار بوصفها قائداً هي بمثابة مقياس يعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية ، وبصفة أخرى هي قد تكون لا تتميز بكلفة اقل ولا انتاج اكبر ، لكن ربما تتمتع بسمعة حسنة في السوق او لها تنبؤات جيدة عن التغيرات الاقتصادية المستقبلية ،**ان القيادة السعرية المقياسية يتم تأسيسها لأسباب عدة أهمها :**

1) تفادي المنتجين التابعين للقائد مسالة اعادة احتساب الكلف بشكل مستمر ، التي تجنب هؤلاء بذل كثير من الجهد بتقدير واحتساب كلفهم وانما الاعتماد على القائد يعكس اتجاه كلفهم وارباحهم .
2) المنشأة المقياسية عادة ما اثبتت نفسها بوصفها متنبأ جيد للتغيرات في ظروف الكلفة والطلب في صناعة معينة او الاقتصاد ككل ، وهي تختار سياسة سعرية صحيحة على نحوٍ جيد ومعقول.